

## النازحون داخلياً في ضوء الحماية الدولية (دراسة تطبيقية عن النازحين في محافظة صلاح الدين)

م.م. عمار عيسى كريم

جامعة تكريت

كلية القانون

### المقدمة

اثررت التجربة التي رافقت الاحتلال الامريكى عام ٢٠٠٣ في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي وبانتت مؤسسات وبنى المجتمع تفقد فاعليتها وادائها المؤسسي نتيجة فقدان السلطة المركزية ، حيث ظهرت العديد من المشاكل ولعل اهمها ما اصاب شرائح واسعة في المجتمع من حالات النزوح والتهجير القسري وما رافقه من اعمال عنف طالت جميع محافظات العراق الوسطى والجنوبية ، اذ اجبرت العوائل التي سكنت واستقرت فر اراضيها على النزوح دون الاخذ بنظر الاعتبار العواقب الوخيمة الناتجة عن النزوح ومخاطر اللا أمن الانساني الذي يواجه تلك العوائل ، حيث تضمنت اساليب الترحيل استخدام القوة والتهديد من اطراف متعددة لاجبار السكان لمغادرة مناطق سكناهم .

كما اسهمت السياسية الاقتصادية التي اعتمدها سلطة المحتل والحكومات المتعاقبة في تفاقم الوضع الانساني والاقتصادي والاجتماعي للكثير من العوائل ومنها حل الجيش وحل دوائر الدولة حيث القيت عوائل كثيرة على قارعة الطريق وقطعت رواتهم مما زاد من سوء الاوضاع الاقتصادية للنازحين داخليا .

ومما لاشك فيه ان مشكلة النازحين داخليا ظاهرة قديمة وليست وليدة الظروف الحالية وهي ليست خاصة ببلد معين بل اصابته العديد من البلدان ولازال المجتمع الدولي يحاول الحد من هذه الظاهرة ، ولاجل ذلك تطرقنا لمشكلة النازحين داخليا بشكل عام وللناحين في العراق وفي محافظة صلاح الدين بشكل خاص باعتباري احد النازحين الى هذه المحافظة كذلك تطلبت هذه الدراسة التطرق الى بعض المسائل العملية والزيارات الميدانية والتي لم اتمكن من ممارستها الا داخل هذه المحافظة التي تشهد شبه استقرار نسبي في الاوضاع الامنية .

وقد قسمنا هذا البحث الى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تضمن مفهوم النازح داخليا و المبحث الثاني الأسباب الدافعة الى النزوح الداخلي ، اما الحماية والمساعدة المقدمة للنازحين داخليا فقد خصصنا لها المبحث الثالث.

## المبحث الاول

### مفهوم النازح داخليا

نتعرف في هذا المبحث على الاشخاص محل الدراسة والذين هم النازحين من خلال مطلبين ، نخصص الاول لتعريف النازح اما الثاني فنخصصه لاختلاف مفهوم النازح عن مفهوم اللاجئين .

## المطلب الأول

### تعريف النازح داخليا

النازحين بشكل عام هم مجموعة من الأشخاص فروا من مناطق سكناهم بسبب النزاعات والصراعات ولكنهم لم يتجاوزوا حدودا دولية وبقوا تحت نفوذ السلطات الوطنية<sup>(١)</sup>. ولكن بعض من المفكرين يقصر هذا التعريف على مجموعة من الأفراد وهذا حال المفكرين والسياسيين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تعني لفظة النازحين داخليا لدى المفكرين الفلسطينيين مصطلح سياسي يطلق على أولئك الأفراد وعائلاتهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم كنتيجة لحرب حزيران ١٩٦٧م<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يدخل تحت هذا التعريف نازحين من ١٩٦٧ وعدد من لاجئين ١٩٤٨ الذين كانوا يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة عشية نشوب حرب ١٩٦٧. ولكن المفكرين أو الكتاب الإسرائيليين ولأغراض سياسية يحددون من التعريف الذي أطلقه الفلسطينيون فيقولون بأن النازحين (هم مجموعة من المواطنين الذين شردوا من أبناء الضفة وقطاع غزة نتيجة القتال عام ١٩٦٧ من غير لاجئي ١٩٤٨ ولم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بعد العام ١٩٦٧)<sup>(٣)</sup>.

أما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإنها ترى أن النازحين ( هم مجموعة من المدنيين لا حول لهم ولا قوة عادةً ما ينجرّفون في دائرة الاضطهاد أو العنف المدني أو نزاعات مسلحة أو

عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث بيئية ولا يعبرون حدوداً دولية فهم يبقون داخل وطنهم دون مأوى ويطلق عليهم تعبير بيروقراطي (المشردون داخل اوطانهم)<sup>(٤)</sup>.

لكن التعريف الأصح والراجح هو ما وقع باتفاق العديد من الدول من خلال الأمم المتحدة الذي جاء في المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة ١٩٩٨ بشأن التشريد الداخلي، حيث جاء في مقدمة هذه المبادئ التوجيهية في الفقرة الثانية منها :

" ٢- ولغرض هذه المبادئ يقصد بالمشردين داخلياً الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين اكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك ولاسيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة " <sup>(٥)</sup>.

وهذا هو التعريف الأمثل لتصوير حالة النازحين وخاصة النازحين العراقيين الذين اجبروا على ترك مناطق سكنهم أو مناطق إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك ولاسيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار النزاع المسلح أو انتهاكات حقوق الإنسان أو حالات العنف الطائفي أو اضطهاد أجهزة الدولة، حيث اضطرت الآلاف من العوائل العراقية للهجرة من محافظة إلى أخرى اثر التفرة الطائفية التي بثتها أجهزة الحكومة أو الاحتلال حيث تحولت ساحة المعركة داخل أطراف الشعب العراقي بعد أن كانت ضد الاحتلال.

## المطلب الثاني

### تمييز النازح داخلياً عما يختلط به من مفاهيم

ورد تعريف اللاجئ في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بشؤون اللاجئين، حيث يعرف اللاجئ (بأنه كل شخص يوجد خارج بلده ولديه خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية أو لا يستطيع أو لا يرغب أن يستظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إلى هناك خوفاً من الاضطهاد)<sup>(٦)</sup>.

أما النازح فكما قلنا سابقاً (هم أشخاص أو جماعات من الأشخاص الذين اكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك ولاسيما نتيجة أو

سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة).

وعلى هدى مما سبق فإن النازح و اللاجئ قد يتشابهان في بعض الظروف أو الأسباب التي تدعو إلى ترك أماكنهم إلا أن هناك بعض الفروق في ما بينهما ، وأول هذه الفروق هو مسألة عبور الحدود الدولية ، فتعتبر هذه المسألة جوهرية للتمييز بين النازح واللاجئ فالشخص الهارب من اضطهاد دولته أو احد الأسباب الدافعة للهروب لا يمكن عده لاجئاً إذا لم يتمكن من عبور الحدود الدولية لدولته إلى دولة أخرى<sup>(٧)</sup>.

فإذا تمكن من العبور أصبح لاجئاً أما إذا لم يتمكن من العبور إلى دولة أخرى أي بقي ضمن نطاق دولته فإنه يصبح نازحاً وبالتالي يبقى في نطاق ومسؤولية وحماية دولته وهذا ما قرره المبادئ التوجيهية الخاصة بالنازحين داخلياً في المبدأ الثالث الذي ينص :

" ١- تقع على عاتق السلطات الوطنية في المقام الأول وفي نطاق ولايتها واجب ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخلياً .

٢- للمشردين داخلياً حق طلب وتلقي الحماية والمساعدة الإنسانية من هذه السلطات ولا يجوز اضطهادهم او معاقبتهم بسبب تقديمهم طلب كهذا."<sup>(٨)</sup>

والاختلاف الأول يقودنا إلى الاختلاف الثاني بين كل من النازح واللاجئ وهو من حيث نظام الحماية ومسؤولية الحماية ، فالشخص عند عبوره حدود دولية وتمتعه بصفة اللجوء فإنه سوف يحصل أولاً على حماية سلطات الدولة المضيفة له وثانياً حماية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة التي تضطلع بمسؤولية حماية اللاجئين بشكل أساسي.

أما النازح ولأنه لا يعبر الحدود الدولية لدولته فإنه يبقى يتمتع بحماية السلطات الوطنية لدولته أولاً<sup>(٢)</sup> ، ثم انه يتلقى استجابة تضامنية<sup>(٩)</sup>، بقيادة منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، حيث يتولى منسق الإغاثة التنسيق المشترك بين الوكالات لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخلياً من خلال التعاون بين وكالات الأمم المتحدة<sup>(١٠)</sup>.

كذلك يحظى النازحون إضافة إلى ذلك بمساعدة وحماية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في بعض البلدان وخاصة الذين يعيشون في وضع مماثل لأوضاع اللاجئين بناء على طلب الحكومات المعنية أو بموافقتها وبناءً على تكليف من مجلس الأمن والجمعية العامة وأمين عام الأمم المتحدة<sup>(١١)</sup>.

ويختلف اللاجئون عن النازحين من حيث الإطار القانوني الذي يوفر الحماية لكل منهما، فكانت اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بشؤون اللاجئين وبروتوكول نيويورك ١٩٦٧ الملحق بها الأساس الذي ساعد في خلق نظام قانوني محدد للاجئين الذين يحتاجون إلى حماية دولية، إضافة إلى قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي<sup>(١٢)</sup>.

أما النازحون داخلياً فعلى الرغم من إنهم مؤهلين للحماية التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني<sup>(١٣)</sup> فكثيراً ما كان من الصعب على الحكومات والمنظمات الإنسانية والنازحين أنفسهم التعرف على الضمانات المنطبقة في مواقف محددة لذلك كانت هناك حاجة ماسة إلى إطار قانونية ومعيارية ومؤسسية ملائمة لحماية ومساعدة النازحين داخلياً أكثر تحديداً ، وتبعاً لذلك وجه ممثل الأمين العام للأمم المتحدة جل أنشطته لاستحداث هذه المعايير او المبادئ ، حيث عمل ممثل الأمين العام بالتعاون الوثيق مع فريق من الخبراء القانونيين الدوليين " تجميع وتحليل للمعايير القانونية " ذات الصلة باحتياجات وحقوق المشردين داخلياً و ما يقابلها من واجبات والتزامات على الدول والمجتمع الدولي بحمايتهم وتقديم المساعدة لهم ، وفي عام ١٩٩٦ قدم ممثل الأمين العام وثيقة " التجميع وتحليل " الى لجنة حقوق الإنسان<sup>(١٤)</sup>

وتدرس هذه الوثيقة القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدول وقانون اللجوء بطريق القياس وخلصت هذه الوثيقة الى ان القانون القائم لا يوفر الأساس الدائم لحماية النازحين وتقديم المساعدة لهم فضلا عن ذلك فان أحكام القانون القائم مشتتة ضمن مجموعة كبيرة من الصكوك الدولية مما يجعلها أحكاماً فضفاضة تفتقر الى التركيز ومن ثم قاصرة عن توفير قدر كاف من الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً.

واستجابة لوثيقة " التجميع والتحليل " وتلافياً لأوجه النقص في القانون القائم طلبت لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة الى ممثل الأمين العام ان يعد اطاراً ملائماً لحماية ومساعدة النازحين داخلياً<sup>(١٥)</sup>، ومواصلة للتعاون مع فريق الخبراء القانونيين الدوليين الذين اعدوا الوثيقة جرى الاضطلاع بصياغة المبادئ التوجيهية ، حيث اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها ٣٥ في نيسان ١٩٩٧ القرار ٣٩/١٩٩٧ الذي احاطت فيه علماً بأوجه الأعداد لإصدار المبادئ التوجيهية وبذلك تم اعتماد هذه المبادئ في الدورة الرابعة والخمسون ١٩٩٨.

حيث يمكن ان تمثل هذه المبادئ الأطر المعيارية والقانونية لتقديم المساعدة في حماية النازحين والتي يمكن اعتبارها إعادة بيان للمبادئ العامة للحماية بتفصيل أكثر ومعالجة الأجزاء

الغامضة والثغرات الموجودة في القانون وبالتالي إعطاء مرشد موثوق لكل من يتعاملون مع مشكلة النزوح الداخلي وتحديد إطار قانوني أكثر وضوحاً لهم.

وهناك فرق آخر فيما يتعلق بالسبب الدافع للنزوح إذ انه لا يقتصر على الخوف من الاضطهاد او الهرب من الحروب وإنما يمتد ليشمل أسباب أخرى كالهرب من الكوارث الطبيعية وهذا ما جاء في المبادئ التوجيهية عند تعريف النازح :

" ٢- ولغرض هذه المبادئ يقصد بالمشردين داخلياً الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين اكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك ولاسيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة " (١٦).

وهذا يؤدي بالتأكيد الى ان الأسباب الدافعة لهرب النازحين هي اوسع نطاقاً من الأسباب الدافعة لهرب اللاجئين التي حددتها الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين في مادتها الأولى الفقرة (أ) الفقرة (٢) التي تنص:

" ٢- كل شخص يوجد بنتيجة احداث وقعت قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١ وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه لو دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او ارائه السياسية .....لم يطلب الاستغلال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها " (١٧)

## المبحث الثاني

### الاسباب الدافعة الى النزوح الداخلي

عندما نتحدث عن أسباب النزوح الداخلي يجب أن نعرف أولاً أن الأسباب أو الظروف التي تدفع الشخص إلى النزوح داخل البلد هي تقريباً مشابهة لتلك الظروف أو الأسباب التي تدفع الفرد إلى اللجوء خارجه الا انها اوسع نطاقا كما قلنا سابقا .

فالاضطهاد العرقي أو الطائفي والاضطهاد السياسي أو على جنسية الشخص أو دينه أو النزاعات الداخلية أو الهروب والنزاعات المسلحة هي أسباب كافية لدفع الشخص إلى ترك منطقة سكنه للهروب إلى مكان آخر سواء كانت خارج البلد أو داخله<sup>(١٨)</sup>.

أما بالنسبة للعراقيين فقد دفعتهم العديد من الأسباب للنزوح داخل البلد أو اللجوء خارجه وهذه الاسباب هي اسباب عسكرية بالدرجة الاساس بالاضافة الى اسباب امنية وسياسية واجتماعية ، وعلى هدى مما سبق سنقسم دراستنا لهذا المبحث الى مطلبين نتناول في الاول الاسباب العسكرية ونتناول في الثاني الاسباب الامنية والسياسية و الاجتماعية .

### المطلب الاول : الأسباب العسكرية.

الأسباب العسكرية هي الأسباب التي تخص استخدام القوة المسلحة ، في حقيقة الأمر أن نزوح العراقيين بدا قبل بداية الحرب يوم ١٩ / ٣ / ٢٠٠٣ ، بل بدء النزوح بعد الإعلان المدمر التي استخدمته قوى الشر للترويج للحرب حيث بدأت بعض العوائل بتترك مناطق سكنهم والذهاب إلى أخرى وخاصة من المدن إلى الأرياف أو من العاصمة إلى المحافظات خوفاً من المناطق التي قد تحتتمل التهديد العسكري أو استخدام القوة ضدها وكانت طبيعة الهجرة بشكل مؤقت وليس دائمي وكانت بأعداد قليلة وليس كثيرة.

أما بعد بداية استخدام القوة في ليلة ١٩ / ٣ / ٢٠٠٣ ولغاية انتهاء العمليات العسكرية في ١ / ٥ / ٢٠٠٣ وهو اليوم الذي اعلنت الولايات المتحدة الامريكية انتهاء العمليات العسكرية ، بدأت العديد من العوائل بالنزوح أما داخل العراق إلى القرى أو المحافظات التي يمكن أن يشعروا بها بالأمان أو إلى خارج العراق هرباً من حالة انعدام السلطة والأمن وخوفاً على مصالحهم وحياتهم وهذه العوائل قد تشكل غالبيتها من العاملين في الأجهزة الأمنية أو من الموظفين في المراكز الحساسة في الدولة أو من أصحاب رؤوس الأموال المهمة في البلد والذين يتخوفون على مصالحهم وحياتهم<sup>(١٩)</sup> .

لكن الغريب في الأمر أن هناك العديد من العوائل بعد انتهاء العمليات العسكرية بدأت بالعودة إلى مناطق سكناهم وإلى بيوتها و غالبيتهم من العوائل التي لم تكون من العوائل المذكورة سابقاً.

من جانب اخر فان العمليات العسكرية كانت تستهدف العسكريين فقط وليس المدنيين فكان لا مانع من عودة العديد من العوائل إلى مناطقهم وبيوتهم خاصة أن العديد منهم قد ترك بيته على عجلة فلم يتمكنوا من حمل أثاثهم والبعض لم يتمكن من حمل مقتنياته الشخصية. من جانب آخر أن العمليات العسكرية لم تنتهي عند انتهاء تشكيلات الجيش العراقي أو سقوط العاصمة بغداد فقط بل استمرت في بعض المحافظات الأخرى وخاصة تلك المحافظات أو المناطق التي حملت في أحضانها صفوف المقاومة الشريفة البطلة حيث استخدم الاحتلال القوة العسكرية في مواجهة هذه المناطق التي تحتوي على العديد من العوائل نذكر منها على سبيل المثال محافظة الانبار حيث استخدمت قوات الاحتلال القوة العسكرية ضدها وكأنها تحارب صفوف من الجيش مما دفع بسكانها إلى الهجرة أو النزوح إلى مناطق أكثر فممنهم اندفع تجاه الصحراء فقط ليحتمي أطفاله شر قوات الاحتلال وتجنب العنف المفرط من هذه القوات، هذا وغيرها من المحافظات التي واجهت هذه المأساة ، أيضا هناك العديد من المناطق وليس محافظات واجهت مثل هذه الصعوبات مثلاً العامرية في بغداد أو الاعظمية وكل منطقة قاومت المحتل استخدمت ضدها القوة المسلحة مما دفع العديد من العوائل داخلها إلى النزوح إلى أماكن أخرى أكثر أمانا وعادة تكون الهجرة مؤقتة في هذه الحالة وينسب قليلة تختلف باختلاف القوة المستخدمة ضدها وحول مدة استخدام القوة حيث قد تتمكن العوائل من العودة إلى بيوتها بعد انتهاء الأعمال العسكرية.

وبذلك شكلت هذه العمليات العسكرية التي قام بها المحتل السبب الرئيسي في تهجير الالاف من العوائل ونزوحهم سواء كان هذا التهجير جبريا او اختياريا الى مناطق اخرى بعد ان دمرت مناطق سكناهم على ايدي قوات الاحتلال وهذا ما يخالف الاتفاقيات الدولية التي تمنع صراحة نقل وتهجير السكان المدنيين في البلد المحتل من قبل القوات المحتلة حتى لو اضطرت الى ذلك فيجب ان تراعي ادنى ما يمكن توفيره للسكان المدنيين<sup>(٢٠)</sup>.

بالاضافة الى منع تهجير المدنيين حظر تدمير ممتلكاتهم سواء كانت ثابتة او منقولة وهذا ما لم يحصل حيث فقد الكثير من العوائل المهجرة ممتلكاتهم او قام بتدميرها المحتل تحت مختلف الذرائع والاسباب<sup>(٢١)</sup>



## المطلب الثاني

## الأسباب الأمنية والسياسية والاجتماعية

تدرج في هذا العنوان العديد من الأسباب وضعتها معاً وذلك لترابط بعضها وتداخل البعض مع البعض الآخر في أحيان أخرى.

قصدت بهذا العنوان الأسباب أو الظروف التي نتجت ليس عن استخدام القوة المسلحة من قبل قوات الاحتلال بل عن الأسباب أو الظروف التي تبعت ذلك وخاصة بعد بدء العمليات السياسية في العراق عقب إنشاء الأحزاب السياسية المختلفة ومجيء البعض منها من خارج العراق في ظل الدبابات الأمريكية وظهور العديد من القيادات الدينية بمختلف المسميات باسناد ومباركة من دول الجوار.

حيث تم تشكيل الحكومة العراقية بمختلف القيادات وكانت تخضع هذه الحكومات ليس لرغبة العراقيين بل لرغبة بعض دول الجوار وأيضاً لرغبات المحتل حيث رأى المحتل انه بعد انتهاء العمليات العسكرية أن الأوضاع باتت شبه مستقرة وان العراقيين على اختلاف مذاهبهم متماسكين بينهم وهذا ضد رغبات المحتل وأهدافه فسمح لبعض القيادات الدينية أو الأحزاب السياسية التي تحمل عداً وحقداً على أبناء الشعب العراقي أو على بعض طوائفه بأن تتولى القيادات العملية السياسية وهذه الطامة الكبرى حيث يأتي المحتل بلباس ابن الوطن بحيث لا احد يتمكن التعرف عليه وهنا بدأت العملية السياسية تأخذ مجرى آخر حيث بانّت أوراق اللعب ، فلعب المحتل من خلال الحكومة العراقية وبعض الميليشيات التابعة للأحزاب بلعب ورقة الفتنة الطائفية، فنحن نعرف أن الشعب العراقي يجمع العديد من الطوائف سواء كانت على صعيد الدين فهناك المسلم والمسيحي والصابئي وغيرهم أو على صعيد القومية هناك العربي أو الكردي و التركماني أو على الصعيد المذهبي فهناك السني أو الشيعي وهذه حقيقة لا ضرورة من إنكارها انه قد يكون هناك بعض الاختلاف بين هذه الطوائف المختلفة ولكن بشكل سلمي قبل الاحتلال وحتى أوائل الفترة بعد الاحتلال إلا بعض الحالات النادرة.

فحاول المحتل طرح هذه الورقة على الساحة ورفع حدة الصراع والنزاع من خلال الحكومات العراقية التي يقال عنها منتخبة أو من خلال الميليشيات التابعة لبعض الأحزاب النافذة في السلطة مما جعل الساحة العراقية ساحة نزاعات وصراعات وهذا كما معلوم له تأثيرات على الكثير من الجوانب وأولها على العوائل البريئة التي تحتاج إلى العيش في أمان فاندفعت العديد

من العوائل إلى الهجرة سواء كانت داخل الوطن أو خارجه لكن كانت بأعداد قليلة لم تكن تلبي رغبات المحتل، فبدأ المحتل بالضغط باستخدام هذه الورقة عن طريق الضغط الديني وذلك بضرب الرموز الدينية من مرآد دينية أو جوامع حسينية لتأجيج المشاعر الدينية والحامية لدى العراقيين لحملهم على العداء المذهبي أو الطائفي وهذا ما لاحظناه بعد أحداث سامراء، صحيح أن هذه الحالة بدأت قبل أحداث سامراء إلا أن ما حدث في سامراء من ضرب المرقدين الشريفيين بدل الأوضاع بشكل كبير فشهدت الساحة العراقية صراعاً كبيراً وحامياً بين طوائفه فقتل الكثيرين وشرد الآلاف بل الملايين، فأصبح الثاني من شباط ٢٠٠٦ موعد الحدث الأكبر في تأجيج الصراع العراقي بين طوائفه حيث بلغ عدد العوائل النازحة داخل العراق وخلال شهرين بين ٦٥٠٠ - ١٣٥٠٠ عائلة وكانت أكثر المحافظات تأثراً بذلك بغداد ، الانبار ، ديالى، النجف، كربلاء (٢٢).

بحيث عملت الحكومات التي استلمت السلطة على تأجيج الخلافات الطائفية بدلاً من درء هذه الفتنة والسيطرة عليها ومنع التشريد التعسفي للمدنيين لهذا السبب ، فيقع على أي دولة او حكومة التزام المحافظة على الانسان وحقه في الحماية من التشريد التعسفي بكافة اسبابه ، وهذا على خلاف ما يتوجب عليه فعليه ان ينص المبدأ السادس من المبادئ التوجيهية الخاصة بالنازحين داخلياً على انه :

" ١- لكل انسان الحق في الحماية من ان يشرد تعسفاً من سكنه او من محل اقامته المعتاد .

٢- يندرج تحت حظر التشريد التعسفي التشريد في الاحوال التالية :

(أ) عندما يقوم على اساس سياسات الفصل العنصري ، او " التطهير العرقي " او أية ممارسات مماثلة رامية او مؤدية الى تغيير التركيبة السكانية أو الإثنية أو الدينية أو العرقية للسكان المتضررين .

(ب) في حالات النزاع المسلح ، ما لم يتطلبه امن المدنيين المعنيين او تحتمه اسباب عسكرية .

(ج) في حالات مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تبررها مصلحة الجمهور العليا والغالبية .

(د) في حالات الكوارث ، ما لم يكن ضرورياً اجلاء الاشخاص المتضررين حفاظاً على سلامتهم وصحتهم .

(هـ) عندما يستخدم كأداة للعقوبة الجماعية .

٣- لا يجوز ان يستمر التشريد مدة اطول مما تقتضيه الظروف" (٢٣) .

ويعد التهجير بسبب الفتنة الطائفية من أكثر الأسباب التي دفعت الآلاف والملايين إلى ترك مناطق سكنهم والنزوح إلى أخرى سواء كان داخل الوطن أو اللجوء إلى خارجه حيث يقدر عدد العوائل النازحة منذ تهجير المرقدين الشريفيين في سامراء بأكثر من نصف مليون شخص، حيث يقول جيانى مغاتيسني رئيس بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في العراق أن ٥١٨٣٩٢ قد نزحوا بسبب العنف الطائفي منذ الهجوم على المرقدين وان ١٥٢٤٠ قد نزحوا أيضاً بعد هذا التاريخ بسبب العمليات العسكرية وان أكثر من مليونين شخص قد سعوا إلى اللجوء في البلدان المجاورة منذ غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ (٢٤).

وهذا غير ما قدره بعض المسؤولين العراقيين حيث قالوا أن أكثر من ثلاثة ملايين شخص قد لجئوا إلى البلدان المجاورة وخاصة إلى الأردن وسوريا ومصر وغيرها من الدول، وما يقارب بأقل من مليون شخص قد نزحوا داخل العراق داخل المحافظات العراقية المختلفة، وقال مسؤول في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن ٢.٣ مليون عراقي نزحوا داخل بلدهم فيما لجأ مثلهم تقريبا (٢.٢ مليوناً) إلى الدول المجاورة ولاسيما سوريا والأردن (٢٥).

و يقدر احد ممثلي الهلال الأحمر في صلاح الدين بأن عدد العوائل النازحة الى هذه المحافظة فقط بـ ١٤٥٠٠ عائلة من مختلف المحافظات وأهمها بغداد والانباء وديالى وكركوك التي حملت النقل الأكبر من هذه الأعداد.

### المبحث الثالث

#### الحماية والمساعدة المقدمة للنازحين داخليا

النازحون ولأنهم لم يعبروا الحدود الدولية لدولته فتقع على عاتق السلطات الوطنية مسؤولية حمايته وتقديم المساعدة الضرورية له الا ان تزايد اعداد النازحين مما جعلها ظاهرة خطيرة تهدد تكوين المجتمعات ، اندفع المجتمع الدولي لتقديم المساعد والحماية الممكنة للنازحين داخليا وهذا ما سنتناوله في مطلبين الحماية والمساعدة على الصعيد الدولي ثم في مطلب ثاني الحماية والمساعدة على الصعيد الوطني .

## المطلب الاول

## الحماية والمساعدة المقدمة للنازحين داخليا على الصعيد الدولي

نتكلم اولاً عن دور المجتمع الدولي فيعد النزوح الداخلي من الظواهر المأساوية التي يشهدها عالمنا المعاصر حيث يمس ما يقارب ٢٥ مليون نسمة ، وكثيرا ما يكون هذا النزوح نتيجة معاناة بالغة جراء صراعات عنيفة وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وعوامل ذات صلة يغلب عليها طابع التمييز التي تكاد تفضي دائما الى خلق ظروف بالغة الشدة والايلام للسكان المتضررين ، فيؤدي الى تفريق الاسر وتمزيق الروابط الاجتماعية والثقافية و حرمان الناس من الضروريات الحيوية مثل الغذاء والماء والدواء ، وتعريض الابرياء لاعمال العنف والخطف والاعتصاب ، وحتى وان ابتعد المشردون داخليا عن مصدر العنف والاضطهاد يظلون اشد السكان عرضة للتأثر واكثرهم حاجة للمساعدة والحماية .

في السنوات الاخيرة ازداد وعي الجمع الدولي لمحنة النازحين داخليا ففي عام ١٩٩٢ عين الامين العام للامم المتحدة بناء على طلب لجنة حقوق الانسان ممثلا بشأن المشردين داخليا لدراسة اسباب وعواقب التشريد الداخلي ومركز المشردين داخليا في القانون الدولي ومدى الاهتمام باوضاع المشردين وطرق تحسين الحماية والمساعدة المقدمة لهم ، وتبعاً لذلك وجه ممثل الامين العام جل انشطه ولايته نحو استحداث اطر معيارية ومؤسسية ملائمة لحماية ومساعدة المشردين داخليا وقد توج عمل ممثل الامين العام بوضع المبادئ التوجيهية عام ١٩٩٨ وهذا ما ذكرناه سابقا ، ومنذ ان لفتت الامم المتحدة انظار المجتمع الدولي الى ازمة التشريد الداخلي عمدت كثير من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الى توسيع حدود ولايتها او نطاق انشطتها لتتناول احتياجات المشردين داخليا بصورة اكثر فاعلية واصبحت الحكومات اكثر استجابة بعد ان ادركت مسؤوليتها الاولية عن حماية ومساعدة السكان المتضررين الخاضعين الى سلطتها<sup>(٢٦)</sup>.

كذلك يعد من قبيل المساعدة والحماية المقدمة للنازحين ان المجتمع الدولي وصف اضطهاد الجماعات وابعادها قسريا بانها جرائم ضد الانسانية والتي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية حيث تنص المادة الخامسة من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية في الفقرة الاولى :

"١- يقتصر اختصاص المحكمة الجنائية على اشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسرة وللمحكمة بموجب هذا النظام الاساسي اختصاص النظر في الجرائم التالية :

١. جريمة الابادة الجماعية .
٢. الجرائم ضد الانسانية .
٣. جرائم الحرب .
٤. جريمة العدوان " (٢٧)

وقد اوضحت المادة السابعة من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ماهي الجرائم التي ترتكب ضد الانسانية ومن ضمنها اضطهاد الجماعات وابعادها قسريا حيث نصت المادة السابعة في فقرتيها (١/د- ح) و (٢/د- ز) على ما يلي :

" ١- لغرض هذا النظام الاساسي يشكل أي فعل من الافعال التالية جريمة ضد الانسانية من ارتكب في اطار هجوم واسع النطاق او منهجي موجه ضد أيه مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم :

د- ابعاد السكان او النقل القسري للسكان .

ح- اضطهاد أي جماعة محددة او مجموع محدد من السكان لاسباب سياسية او عرقية او قومية او إثنية او ثقافية او دينية او متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة الثالثة ، او لاسباب اخرى من السلم عالميا بأن القانون الدولي لا يجيزها وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار اليه في هذه الفقرة او بأيه جريمة تدخل في اختصاص المحكمة "

" ٢- لغرض الفقرة ١ :

د- يعني ابعاد السكان او النقل القسري للسكان نقل الاشخاص المعيين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة بالطرد او بأي فعل قسري اخر ، دون مبررات يسمح بها القانون الدولي .

ز- يعني الاضطهاد حرمان جماعة من السكان او مجموع السكان حرمانا متعمدا وشديدا من الحقوق الاساسية بما يخالف القانون الدولي وذلك بسبب هوية الجماعة او المجموع" (٢٨)

وكما قلنا قبل قليل ان النازحين داخليا يتمتعون بمساعدة وحماية بعض المنظمات الدولية الحكومية ومنها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فهي تحمي وتساعد النازحين داخليا في بعض البلدان وخاصة الذين يعيشون في وضع مماثل لأوضاع اللاجئين بناء على طلب الحكومات المعنية أو بموافقتها وبناءً على تكليف من مجلس الأمن والجمعية العامة وأمين عام الأمم المتحدة<sup>(٢٩)</sup>.

وقد بدأ المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيرش مهمة تستغرق أسبوعاً في الشرق الأوسط بدأها بزيارة الأردن. وقالت جنيفر باغونيس المتحدثه باسم المفوضية في مؤتمر صحفي في جنيف " إن هدف مهمته هو إلقاء الضوء على محنة النازحين العراقيين وجهود الدول المضيفة لمساعدتهم. ويلتقي المفوض السامي عدداً من المسؤولين الأردنيين ويزور مركز تسجيل اللاجئين ثم يتوجه إلى دمشق "

ويقدر عدد اللاجئين العراقيين بنحو مليوني شخص يقيم معظمهم في سوريا والأردن وكانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد وجهت نداءً هذا العام بتوفير مبلغ مئتين وستين مليون دولار لتمويل برامج مساعدة ودعم النازحين العراقيين واللاجئين داخل العراق<sup>(٣٠)</sup>.

وتساهم المنظمات الدولية غير الحكومية بدور فعال وكبير في حماية ومساعدة النازحين داخليا ، واهم هذه المنظمات التي تقدم المساعدة للنازح هي اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر حيث يحق للمنظمات الانسانية الدولية حكومية كانت او غير حكومية بمساعدة وحماية المشردين داخليا<sup>(٣١)</sup> وهذا ما جاء في المبدأ الخامس والعشرون من المبادئ التوجيهية للفقرة الثانية حيث ينص :

" ٢- يحق للمنظمات الانسانية الدولية وغيرها من الاطراف المعنية عرض خدماتها لمساعدة المشردين داخليا ويجب الا ينظر الى هذا العرض على انه استدعاء او تدخل في الشؤون الداخلية للدولة ، وانما يجب النظر اليه بحسن نية، ويجب الا يتمتع اعتباراً عن الموافقة على هذا العرض ، وبخاصة اذا لم يكن بوسع السلطات المعنية تقديم المساعدة الانسانية المطلوبة او كانت رغبة عن ذلك"<sup>(٣٢)</sup>.

فقد ساهمت الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر في دعم ومساعدة النازحين داخليا في العراق من خلال احد مكوناتها المتمثلة بجمعية الهلال الاحمر العراقي بعد ما شردوا وتم تهجيرهم قسرياً و ما لاحهم من العنف والاقتيال الطائفي .

وتعد جمعية الهلال الأحمر العراقي واحدة من الجمعيات في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتسهم في كافة مكونات مؤتمراتها واجتماعاتها وجمعية الهلال الأحمر العراقي علاقات مع كافة مكونات الحركة الدولية ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر العراقي في البلدان الأخرى فضلاً عن علاقاتها مع المنظمات الإنسانية العالمية الحكومية منها وغير الحكومية،<sup>(٣٣)</sup>.

وتسعى الجمعية أي جمعية الهلال الأحمر في وقت الحرب إلى مساعدة جرحى الحرب ومنكوبيها وتخفيف آلامهم والبحث عن المفقودين وتقديم المعونة الصحية إلى مرضى الحرب وجرحاها دون تمييز بين صديق وعدو حسب الاتفاقيات الدولية.

كذلك لا ينحصر دور جمعية الهلال الأحمر العراقي في وقت الحرب دائماً في وقت السلم أيضاً فهي تسعى إلى إسعاف المنكوبين الذين أصيبوا بنكبات فجائية وكوارث طبيعية داخل وخارج البلاد وفتح المستوصفات ومراكز الإسعاف الأولي وإعداد كوادر من المتطوعين والمتطوعات على أعمال الإسعاف الأولي والتمريض وتهيأتهم لحالات الطوارئ<sup>(٣٤)</sup>.

وللجمعية ٨٢ فرعاً موزعة في كافة محافظات العراق يعمل على تقديم خدماتها الإنسانية للفئات المحتاجة والمتضررة واحد هذه الفروع هو فرع صلاح الدين الذي قدم المساعدة الحرة سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم بعد توقف الحرب أو العمليات العسكرية المسلحة وبسبب كثرة المهجرين العراقيين في صلاح الدين وبسبب ظروف تعود إلى طبيعة المنطقة أمنياً حيث حصلت محافظة صلاح الدين على القسم الأكبر من أعداد النازحين في العراق حيث وصل عدد النازحين من وبعد أحداث تفجير المرقدين الشريفيين في سامراء إلى أكثر من ١٤٠٠٠ عائلة<sup>(٣٥)</sup>.

وكان أكثر المهجرين أو النازحين هم من محافظة الانبار وديالى وكركوك وبغداد حيث شهدت هذه المناطق أكثر واكبر حالات العنف الطائفي والتفجير القسري والقتل على الهوية فلجأت العديد من العوائل إلى ترك مناطق سكناهم والتوجه إلى مناطق أكثر أماناً فكانت محافظة صلاح الدين ولأن المنطقة شبه استقراراً من الناحية الأمنية فقد حظت باكثر أعداد النازحين.

وبسبب الظروف الصعبة للعديد من العوائل القادمة حاول الهلال الأحمر العراقي ومن خلال الفرع الموجود في المحافظة التخفيف من المعاناة التي شهدتها العوائل ومساعدة هذه العوائل من خلال تقديم المكان للسكن لمن لم يستطيع الحصول على مكان للسكن فحاول الهلال

الأحمر اسكانهم في مخيمات أعدت للنازحين كذلك تقديم المساعدات المادية سواء كانت نقدية أو عينية.

كذلك قام الهلال الأحمر العراقي فرع صلاح الدين بتقديم المساعدة من خلال العديد من المنظمات الموجودة في المحافظة مثل منظمة الطفولة ومراكز الشباب الرياضية حيث تم تقديم المساعدة للعوائل الفقيرة أو المهجرة والتبرع بالدم وخاصة في المستشفيات وإقامة المراكز الصحية اللازمة في حالات الطوارئ<sup>(٣٦)</sup>.

كذلك قدم الهلال الأحمر العراقي بعض المساعدات النقدية أو المساعدات العينية لكن حقيقة الأمر انه رغم الدور الذي لعبته الهلال الأحمر العراقي في المنطقة لكنه لا يكفي وذلك بسبب كثرة المهجرين بحيث يحد قدرة المحافظة سواء على المستوى السكني او الاقتصادي أو على مستوى قدرة الهلال الأحمر نفسه حيث أشارت العديد من الدراسات ومنها الدراسة التي قدمها الأستاذ صالح شبيب ومن خلال الجداول التي قدمها أن الظروف التي يعيشها المهجرون قاسية جداً<sup>(٣٧)</sup> ومساوية في البعض الآخر.

حيث اظهرت الجداول أن هناك ضعف في المساعدة التي يحصل عليها النازحين أو المهجرين داخلياً وخاصة في صلاح الدين علماً أن المهجرين في هذه المنطقة يشكلون نسبة مهمة لا بأس بها ويؤثرون في نسبة المحافظة لذلك يجب بذل جهد اكبر في مساعدتهم والحفاظ عليهم.

## المطلب الثاني

### الحماية و المساعدة على الصعيد الوطني

اضافة الى الحماية والمساعدة التي يمكن ان يقدمها المجتمع الدولي لفئة النازحين داخليا ، تقع مسؤولية حماية ومساعدة النازحين داخليا ابتداء على عاتق السلطات الوطنية لدولته لانه لم يعبر الحدود الدولية لدولته وهذا ما اكدته المبادئ التوجيهية الخاصة بحماية النازحين في مبادئها ، حيث ينص المبدأ الثالث في فقرته الاولى على :

" تقع على عاتق السلطات الوطنية ، في المقام الاول وفي نطاق ولايتها ، واجب

ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة الانسانية للمشردين داخليا "

وينص المبدأ الخامس والعشرون في فقرته الاولى على :



" يقع على عاتق السلطات الوطنية ، في المقام الاول ، واجب ومسؤولية تقديم

المساعدة الانسانية للمشردين داخليا " (٣٨).

لقد كانت الظروف التي رافقت تشكيل الحكومات العراقية من انعدام الامن والاستقرار على مر السنين الخمسة الماضية جعل من شبة المستحيل توفير الحماية والمساعدة الضرورية لتأمين حماية النازحين واستقرارهم ، كذلك الموقف المتخذ من قبل الحكومة تجاة بعض الطوائف سواء كانت النفرقة على صعيد طائفي او على صعيد قومي دفع الحكومة الى التمييز في التعامل مع بعض الطوائف ، وعلى صعيد الواقع لا ينفى موقف الحكومة العراقية تجاة ابناء محافظة صلاح الدين وكل من لجأ اليها من نازحين سواء كان التمييز على اساس مذهبي و طائفي او سياسيا ، لكن الضغط الدولي على الحكومة من اجل مراعاة حقوق الانسان في تعاملها مع كافة الطوائف العراقية ، فقد وجهت الوكالات الدولية التي تعنى بمجال العمل الإنساني نداء عاجلا طالبت فيه بتوفير مئتين وخمسة وستين مليون دولار لتقديم الإغاثة الطارئة للعراقيين خلال سنة ٢٠٠٨ .

وقالت إليزابيث بيرز المتحدثة باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الامم المتحدة في مؤتمر صحفي في جنيف " :إن ما يقدر بأربعة ملايين شخص في العراق يحتاجون للمساعدات الغذائية، ولا تتوفر مياه الشرب النقية إلا لأربعين في المئة فقط من السكان " . وقال ديفيد شيرر منسق الشؤون الإنسانية في العراق إن الاحتياجات الإنسانية هناك قد زادت بشكل كبير خلال العامين الماضيين مشددا على ضرورة الاستجابة السريعة لتلك التطورات (٣٩) .

وأضاف في حوار مع إذاعة الأمم المتحدة :  
"شارك في توجيه النداء سبع عشرة وكالة تابعة للأمم المتحدة وخمس عشرة منظمة غير حكومية ، ويهدف النداء إلى محاولة الوصول إلى أكثر العراقيين ضعفا الذين يعانون في أنحاء العراق لعدة أسباب منها النزوح أو استضافة أسر من النازحين " .  
وأضاف شيرر أن النداء العاجل هو خطة عمل لتنفيذ التفويض الذي يتضمنه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٧٠ بشأن التعامل مع الاحتياجات الإنسانية في العراق.

وأكد شيرر أن "العراقيين المتضررين بحاجة إلى مساعدة فورية " مضيفا ان "هدفنا هو توفير احتياجات الأشخاص المستضعفين الأكثر إلحاحاً أينما كان بإمكاننا الوصول إليهم " .  
اشترك في اطلاق هذا النداء ١٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة و ١٠ منظمات غير حكومية بالاضافة الى الحكومة العراقية

وقالت بعثة الامم المتحدة في العراق ان " العمليات الإنسانية التي يتم تمويلها من خلال النداء

العاجل ستقوم بدعم الأسر المحتاجة إلى حين أن تتمكن حكومة العراق من حشد قدراتها ومواردها الهامة ."

وأضافت ان "هذه البرامج تم وضعها بحيث تتحول إلى برامج إنعاش، وهي جزء من مجهود أكبر لدعم أهداف العراق المتعلقة بالاستقرار والإنعاش (٤٠) ."

وأشارت البعثة الى أن " هذا النداء العاجل من أجل العراق هو جزء من عمليات النداء الموحدة العالمية لعام ٢٠٠٨ والتي سبق للأمم العام للأمم المتحدة بان كي مون ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ جون هولمز الإعلان عنها . "

من جانبه، قال مفود رئيس الوزراء علي الدباغ في المؤتمر ان رئيس الوزراء " قرر ان يدعم هذا الجهد بتأسيس مكتب لدعم واسناد المنظمات الانسانية يديره الناطق الرسمي للحكومة العراقية، لتذليل كل الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات في عملها في العراق . "

واضاف الدباغ " نريد دعم الدول المانحة في بناء قدرات العراقيين في الحكومة وفي المؤسسات الاهلية، وبهذا الصدد فإن الحكومة العراقية تدعم وتساند النداء العاجل لدعم العراق ٢٠٠٨ " مشيراً الى ان " مجلس الوزراء قرر ايفاد وزير الهجرة والمهجرين والناطق الرسمي للحكومة العراقية الى هذا المؤتمر لدعم هذا النداء . "

وكشف الدباغ ان " مجلس الوزراء قرر تخصيص ٤٠ مليون دولار لدعم جهود وزارة الهجرة والمهجرين في اداء مهامها في حل مشكلة النازحين والمهجرين.. لدعم اللاجئين خارج وداخل البلاد" مضيفاً ان مجلس الوزراء كان قد خصص في وقت سابق مبلغ ٢٥ مليون دولار لدعم اللاجئين في دول الجوار ، وقال الدباغ " ان هذه المبالغ سيتم صرفها على اللاجئين والمهجرين الذين اضطرتهم الظروف الصعبة الى مغادرة البلاد وترك منازلهم كمبالغ اولية لمساعدتهم في مواجهة الظروف الصعبة التي يعيشونها "، واعرب عن التزام الحكومة " بدعم مواطنيها في تجاوز هذه الظروف الصعبة والمؤقتة وسعيها في ذات الوقت على تذليل العقبات امام عودة المهجرين والنازحين داخل وخارج البلاد من خلال توفير مستوى امني مقبول في عموم العراق (٤١) . "

هذا على الصعيد العام في عموم العراق اما على مستوى محافظة صلاح الدين وباعتباري احد المهجرين في هذه المحافظة قد لاحظت أن الهيئات الإدارية قد قدمت العون مثل مجلس المدينة أو ما يعرف بالمجلس البلدي قد قدم التسهيلات الضرورية في إجراء المعاملات الإدارية لتسهيل الحصول على المشتقات النفطية مثلاً وإجراء المعاملات الضرورية الخاصة بجوازات

السفر ، كذلك منح البعض مبالغ نقدية مقدمة من الحكومة الى النازحين داخليا في المحافظة عن طريق دائرة الهجرة والمهجرين في المحافظة .

لكن رغم هذه المساعدات المقدمة من جانب الحكومة الا انها تكاد تكون معدومة بسبب كثرة عدد النازحين في المحافظة بحيث لا ينجم حجم المساعدات مع عدد النازحين في المحافظة الذي يقدر حاليا ٢٠ الف عائلة مهجرة داخل المحافظة الامر الذي قد يؤثر سلبا على استقرار الحالة الامنية في المحافظة حيث كشف مصدر أمني مسؤول في مدينة تكريت، الإثنين، أن السلطات الأمنية في محافظة صلاح الدين وجهت إنذارا إلى عدد كبير من العوائل المهجرة بضرورة مغادرة المحافظة حتى لا يتم ملاحقتهم قضائيا، مشيرا إلى تورط عدد كبير منهم في أعمال مسلحة في المدينة ، وقال المصدر، في تصريح للوكالة المستقلة للأنباء (أصوات العراق)، إن السلطات الأمنية في صلاح الدين " تلقت عددا كبيرا من الشكاوى التي قدمها أهالي مدينة تكريت ضد بعض العوائل المهجرة القادمة من محافظات أخرى". وذكر المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن تلك الشكاوى " تتركز على اشتراك أشخاص من هذه العوائل في تنفيذ أعمال مسلحة، أو يقومون بتصرفات غير طبيعية لا تلاقي استحسان أهالي المدينة الأصليين". وأضاف "ولذلك... فقد أذرت السلطات الأمنية في المحافظة هؤلاء بمغادرة مدينة تكريت وضواحيها، في مدة أقصاها إسبوع، وإلا فأنهم سيتعرضون للمساءلة القانونية". وأوضح المصدر الأمني أن الإنذار " تم توجيهه إلى العوائل التي ثبت تورط أحد أفرادها في القيام بأعمال مسلحة أو سرقات أو الاعتداء على المواطنين وعوائلهم، أو القيام بأعمال مشيئة وغير أخلاقية تسيء إلى أهل مدينة تكريت". وقال إن ازدياد عدد المهجرين " أدى إلى تدهور الوضع الأمني في صلاح الدين، من خلال تدفق أعداد كبيرة من المطلوبين لإرتكابهم مخالفات قضائية... وخصوصا القادمين من محافظتي ديالى والأنبار". وحول كيفية تنظيم العلاقة بين المهجرين والأهالي، ذكر المصدر أن "هناك صيغة تحدد تلك العلاقة، يجري حاليا اعتماد صيغة ( الكفالة) من قبل شخص من أبناء المحافظة يقدم تعهدا بالمسؤولية عن المهجر، وعن كل ما يمكن أن يلحق به من قضايا أمنية ومساءلات قانونية".<sup>(٤٢)</sup>

ورغم هذا فقد أشارت العديد من الدراسات ومنها الدراسة التطبيقية لأوضاع المهجرين في محافظة صلاح الدين التي قدمها الأستاذ صالح شبيب ومن خلال الجداول التي قدمها أن الظروف التي يعيشها المهجرون قاسية جداً<sup>(٤٣)</sup> ومأساوية في البعض الآخر ، وسوف أقدم بعض

الجدول المهمة التي تناولها الأستاذ صالح شبيب في بحثه في ملحق تابع للبحث ، حيث اختار دراسة سبعون عائلة بطريقة عشوائية كنموذج للدراسة او البحث . حيث أظهرت الجداول أن هناك ضعف في المساعدة التي يحصل عليها النازحين أو المهجرين داخلياً وخاصة في صلاح الدين علماً أن المهجرين في هذه المنطقة يشكلون نسبة مهمة لا بأس بها ويؤثرون في بنية المحافظة لذلك يجب بذل جهد اكبر في مساعدتهم والحفاظ عليهم.

## الخاتمة

### اولا : النتائج

١. النازحين داخليا هم الذين اجبروا على ترك مناطق سكناهم أو مناطق إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك ولاسيما نتيجة أو سعيا لتفادي آثار النزاع المسلح أو انتهاكات حقوق الإنسان أو حالات العنف الطائفي أو اضطهاد أجهزة الدولة، وظاهرة النزوح قديمة جدا وفي تقاوم مستمر وشملت اغلب البلدان ولازالت مستمرة .
٢. ان مسؤولية حماية النازحين داخليا تقع في الدرجة الاساس على عاتق دولة النازح باعتباره لم يعبر الحدود الدولية ، بالاضافة الى الدولة ساهمت العديد من المنظمات الدولية الحكومية منها والغير حكومية في رعاية وحماية النازحين وتقديم اكبر قدر ممكن من المساعدة لهم كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والهلال الاحمر والصليب الاحمر ومنظمات المجتمع المدني وغيرها .
٣. وضع المجتمع الدولي بعض المبادئ التي يمكن الاسترشاد ها في توفير الحماية والمساعدة للنازحين داخلي.
٤. ان الاسباب الامنية والاجتماعية والسياسية هي من اهم الاسباب التي ساهمت في ارتفاع حصيلة النازحين داخليا في العراق .

### ثانيا : التوصيات

- ١- ان هذه الفئة تحتاج الى حماية دولية وبشكل جدي اكثر من قبل المجتمع الدولي دون ترك المسؤولية الاولى على عاتق دولة الانح لانها قد تكون هي المسؤلة عن نزوح السكان.
- ٢- ان المبادئ التوجيهية بالرغم مما تساهم فيه من خلال الاسترشاد بها لتوفير المساعدة والحماية الا انها تبقى مجرد مبادئ توجيهية لايمكن الزام أي جهة باتباعها لذلك يفضل ان

تكون هذه المبادئ التوجيهية بشكل معاهدة دولية ملزمة وواجبة الاتباع وهذا ما يوفر اطار قانوني يمكن اسباغ الحماية الدولية على النازحين داخليا من خلاله.

٣- بالرغم من مساهمات المنظمات الدولية كما بينا اعلاه الا ان هذه المساهمة ليست بشكل رئيسي وانما بشكل ثانوي اضافة الى عمل هذه المنظمات فاذا ما كان هناك منظمة دولية خاصة بشؤون النازحين سوف يتمكن المجتمع الدولي من توفير اكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة للنازحين داخليا.

#### جدول رقم (١) يبين نوع المسكن

نوع المسكن	العدد
شقة	صفر
قاعة	٦٥
بيت	٥
المجموع	٧٠

#### جدول رقم (٢) يبين ملكية السكن

ملكية السكن	العدد
ملك	صفر
إيجار	٧
وقف للدولة	٦٣
المجموع	٧٠

## جدول رقم (٣) يبين طبيعة البناء

نوع البناء	العدد
طين	٤
طابوق	٣٧
بلوك	٢٧
أخرى	٤
المجموع	٧٠

## جدول رقم (٤) يبين ما إذا تشترك الأسر مع أسر أخرى في السكن

الإجابة	العدد
نعم	٣١
لا	٣٩
المجموع	٧٠

## جدول رقم (٥) يبين فيما إذا تشترك الأسر مع أسر أخرى في المرافق الصحية

الإجابة	العدد
يشترك	٤٠
لا يشترك	٣٠
المجموع	٧٠

## جدول رقم (٦) يوضح تقدير المبحوث لمستوى الأمان في سكنه الحالي

الإجابة	العدد
متوسط	٧
رديء	٥٤
خطر	٩
المجموع	٧٠

## جدول رقم (٧) يوضح بمن تثق به أكثر حالياً

العدد	الإجابة
صفر	الحرس الوطني
٣	الشرطة
١	قوات الاحتلال
٦٦	لا أثق بأحد
٧٠	المجموع

## جدول رقم (٨) يوضح أيهما أفضل الوضع الأمني الحالي أم السابق ؟

العدد	الإجابة
صفر	الحالي
٧٠	السابق
٧٠	المجموع

## جدول رقم (٩) يبين المهنة الحالية

العدد	المهنة الحالية
١٥	يعمل
٥٥	عاطل
٧٠	المجموع

## جدول رقم (١٠) يبين فيما إذا اجبر المبحوث على ترك منزله

العدد	الإجابة
٧٠	نعم
صفر	لا
٧٠	المجموع

النازحون داخلياً في ضوء الحماية الدولية  
دراسة تطبيقية على النازحين في محافظة صلاح الدين  
م.م. عمار عيسى كريم

### جدول رقم (١١) يبين من قام بترحيل المبحوثين

العدد	من قام بترحيلك
٢٠	الأحزاب
٢٠	الحكومة
٣٠	الميليشيات
٧٠	المجموع

### جدول رقم (١٢) يبين فيما إذا ترك المهجرون أثاثهم وممتلكاتهم

العدد	الإجابة
٤٥	نعم
٢٥	لا
٧٠	المجموع

### جدول رقم (١٣) يبين الجهات التي قدمت الدعم للأسر المهجرة في محافظة صلاح الدين

العدد	الجهات ذات العلاقة
٣٥	المجلس البلدي
٣٥	الهلال الأحمر
صفر	مجلس المحافظة
٧٠	المجموع



## هوامش البحث

(١) ينظر : مجلة اللاجئين Learnmore About Refugees ، العدد ١٢٩ ، ١٦/٣/٢٠٠٧ ، منشور على شبكة الانترنت :

[www.unhcr.org.eg/publications-det](http://www.unhcr.org.eg/publications-det)

( آخر زيارة للموقع تموز ٢٠٠٧ )

(٢) ينظر : دائرة شؤون اللاجئين ، رغم الحدود ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مخيم النجران ١ / ٣ / ٢٠٠٥ .

(٣) ينظر : دائرة شؤون اللاجئين ، المصدر السابق .

(٤) ينظر : جريدة الصباح ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمطالبة بأعالة النازحين داخلياً ، آخر زيارة للموقع كانون الثاني ٢٠٠٨ ، متاح على الموقع :

[www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid](http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid)

(٥) ينظر : المبادئ التوجيهية الخاصة بشؤون النازحين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة حقوق الإنسان ، الدورة الرابعة والخمسون ، ٢٠٠٢ ، البند التاسع (د) من جدول الأعمال المؤقت .

(٦) ينظر : المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ .

(٧) ينظر : عمار عيسى كريم ، الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في ضوء الحماية الدولية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق جامعة النهدين ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦ - ٣٩ .

(٨) ينظر : المشروع العالمي للأشخاص النازحين داخلياً للمجلس النرويجي ، وحدة اختيارية ، آخر زيارة تموز ٢٠٠٧ ، متاح على الموقع :

[www.idpproject.org/training.htm](http://www.idpproject.org/training.htm)

(٩) الاستجابة التضامنية: هي استجابة يعمل فيها مع مجال واسع من المشاركين يضم الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للاستجابة لاحتياجات الأشخاص النازحين داخلياً على أساس الولايات الممنوحة لها وخبرتها الفردية.

(١٠) يتولى منسق الإغاثة مسؤولية الدعوة العالمية لتقديم الحماية والمساعدة وتعبئة الموارد والمعلومات العالمية حول الأشخاص النازحين داخلياً وضمان أن تكون الترتيبات الميزانية مدعمة بطريقة ملائمة.

ويمكن لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ عند الضرورة وحسب الملائمة عرض المسائل الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً على الأمين العام للأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن، للحصول على مزيد من المعلومات حول منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ينظر :

[Http:// ochaonline. Un.org](http://ochaonline.Un.org)

رمز منسق الإغاثة (ERC).

(١١) ينظر : عمار عيسى كريم مصدر سابق ، ص ٩٧ - ١٠٥ .

(١٢) ينظر : المشروع العالمي للأشخاص النازحين داخلياً ، المصدر السابق ، منشور على شبكة الانترنت :

[www.idpproject.org/training.htm](http://www.idpproject.org/training.htm)

( آخر زيارة للموقع تموز ٢٠٠٧ )

(١٣) أن القانون الإنساني يلزم من الناحية القانونية كلاً من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في حالات النزاع المسلح يظل كافياً تماماً لمعالجة معظم مشاكل النزوح الداخلي المنحلة بهذه الحالات وذلك صحيح الرغم من أن تعبير الأشخاص النازحين داخلياً لا يظهر في أي موضع من ذلك القانون والواقع أن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧ تمنح حماية واسعة للسكان المدنيين ضد النزوح ولمن نزح منهم وبموجب أحكام كثيرة تعطي حصانة للمدنيين من الهجمات العسكرية ومختلف أشكال التجاوزات إلى جانب الدعم المادي لمن يحتاجونه وعلاوة على ذلك يتضمن القانون الدولي الإنساني أيضاً حظراً صريحاً وقيوداً واضحة على النزوح العشوي.

ينظر:

المجلة الدولية للصليب الأحمر ، الأشخاص النازحون داخلياً، ولاية ودور اللجنة الدولية ، عدد ٨٣٨ ، لسنة ٢٠٠٠ ، ص ٤٩١ - ٥٠٠ .

(١٤) ينظر الوثيقة : E/CN.4/1996/52/Add.2  
(١٥) ينظر : القرارين ١٩٥/٥٠ المؤرخ ١٩٩٥/١٢/٢٢ والقرار ٥٢/١٩٩٦ المؤرخ ١٩٩٦/٤/١٩ الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١٦) ينظر : المبادئ التوجيهية الخاصة بشؤون النازحين داخلياً .

(١٨) ينظر: عمار عيسى كريم ، مصدر سابق ٣٢-٣٧ .

(١٩) ينظر : مجلة اللاجئيين ، المصدر السابق ، ص ٨ ، متاح على الموقع :

[www.unhcr.org/eg/publications-det](http://www.unhcr.org/eg/publications-det).

(٢٠) ينظر : المادة ٤٩ من اتفاقية حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب .

(٢١) ينظر : المادة ٥٣ من اتفاقية حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب.

(٢٢) نشرة عن الحالة الإنسانية لشهر مارس - آذار - ٢٠٠٦ ، الأمم المتحدة، العراق، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، ص ١ ، متاح على الموقع:

[www.unami - access@ UN. Org](http://www.unami - access@ UN. Org).

(٢٣) ينظر : المبادئ التوجيهية الخاصة بشؤون النازحين داخلياً.

(٢٤) [humanrightswatch.org/iraq](http://humanrightswatch.org/iraq).

مراقبة حقوق الانسان ، محنة النازحين العراقيين ، آخر زيارة للموقع ، شباط ٢٠٠٨ ، متاح على الموقع :

[www.hrw.org/arabic/reports](http://www.hrw.org/arabic/reports).

(٢٥) ينظر : جريدة الصباح الجديدة ، نداء لتوفير ٢٦١ مليون دولار لمساعدة اللاجئيين العراقيين للعام ٢٠٠٨ ، متابعات صحفية ، ٢٠٠٨/١/١٢ ، متاح على الموقع :

[www.iraqipresidency.net/news](http://www.iraqipresidency.net/news).

(٢٦) ينظر المبادئ التوجيهية الخاصة بشؤون النازحين داخلياً.

(٢٧) ينظر : النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(٢٨) ينظر : النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

(٢٩) ينظر : عمار عيسى كريم ، مصدر سابق ، ص ٩٧ - ١٠٥ .

(٣٠) ينظر : الامم المتحدة ، اذاعة الامم المتحدة ، جولات المفوض السامي ، متاح على الموقع :

[www.un.org/radio/ar/detail](http://www.un.org/radio/ar/detail).

(٣٢) ينظر المبادئ التوجيهية الخاصة بشؤون النازحين داخليا .  
(٣٣) تأسس الهلال العراقي في أوائل عام ١٩٣٢ حينما دعا أمين عاصمة بغداد السيد ارشد العمري ١٥٠ شخصاً من وجهاء وأشرف المملكة ومفكريها وعرض عليهم فكرة تأسيس جمعية الهلال الأحمر العراقي أسوة بالبلدان المتحضرة وقد تقرر انتخاب ١٦ عضوا لوضع مسودة النظام الأساسي للجمعية.  
وبذلك تشكلت جمعية الهلال الأحمر العراقي في عام ٢٩ / ٢ / ١٩٣٢ وفي ١ / ٣ / ١٩٣٢ تكونت لهذه الجمعية جهة إدارية مكونة من ٨ أعضاء ثم بعد مرور سنتين من إنشاء الجمعية تحديداً يوم ١٦ / ٦ / ١٩٣٤ اعترفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجمعية الهلال الأحمر العراقي ثم في ٢٣ / ٦ / ١٩٣٤ انضمت جمعية الهلال الأحمر العراقي إلى عضوية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر العراقي وقد اعتمدت إشارة الهلال الأحمر وكتب اسم الجمعية باللغتين الانكليزية والوطنية داخل إطار اخضر .

ينظر : جمعية الهلال الأحمر العراقي ، قسم الإعلام والنشر، ص ٢.

(٣٤) جمعية الهلال الأحمر ، مصدر سابق ، ص ٣.

(٣٥) نقلاً عن الأستاذ رعد مجيد مدير القسم الإعلامي في جمعية الهلال الأحمر العراقي فرع صلاح الدين سنة ٢٠٠٧ / مقابلة.

(٣٦) نقلاً عن مقابلة مع الأستاذ رعد مجيد ، مدير القسم الإعلامي في الهلال الأحمر العراقي ، ١٢ / ٤ / ٢٠٠٧.

(٣٧) ينظر : صالح شبيب ، المهجرون قسرياً غرباء في الوطن ، جامعة تكريت ، كلية الاداب ، ٢٠٠٧.

(٣٨) ينظر: المبادئ التوجيهية الخاصة بشؤون النازحين داخليا .

(٣٩) ينظر : الوكالة المستقلة للانباء ، امن وسياسة ، اصوات العراق ، ١٢ / ٢ / ٢٠٠٨ ، متاح على الموقع : [www.66.111.34.180/look/artide.tp](http://www.66.111.34.180/look/artide.tp).

(٤٠) ينظر : الامم المتحدة ، اذاعة الامم ، المصدر السابق ، متاح على الموقع :

[www.un.org/radio/ar/detail](http://www.un.org/radio/ar/detail).

(٤١) ينظر : الوكالة المستقلة للانباء ، مصدر سابق، متاح على الموقع :

[www.66.111.34.180/look/artide.tp](http://www.66.111.34.180/look/artide.tp).

(٤٢) ينظر : اصوات العراق ، المهجرين العراقيين مأساة ومعاناة تحت انظار الحكومة التي لاتحرك ساكنا ٢٠٠٧ / ٩ / ٤ ، متاح على الموقع :

[www.iraqforum.net/vb/showthread](http://www.iraqforum.net/vb/showthread).

(٤٣) راجع الإحصائيات بذلك بحث الأستاذ صالح شبيب ، المصدر السابق.